

ب سم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين وعلى آله وأصحابه الغر الميامين . وحمداً وشكراً لله على أن من علينا بقرب ووفرة هؤلاء ، أساتذة العلم وطلابه ، ولولا نعمة الله علينا لأنفقنا النفس والنفيس للجلوس معهم والاستماع إليهم ، والتعلم على أيديهم ، فجزاهم الله خيراً .

وبالنسبة لهذا الكتاب الذي يتعلق (بمناهج المحدثين) فهو عبارة عن موضوعات تتعلق ببعض كتب السنة والتعريف بها ، وبطرق مؤلفيها فيها ، ولذلك فهو يعتبر جمعاً لشتات معلومات متوفرة هنا وهناك ، وإن كان الحديث عن بعض الكتب قيد تكون مادته العلمية مستمدة من كتب نركز عليها . وربما كان ذلك مجموعاً أكثر في كتاب . كما هو في موضوعنا الأول عن (صحيح البخاري) رحمه الله تعالى . ، فإن معظم مادته العلمية موجود في (هدي الساري) الذي هو مقدمة لفتح الباري الذي شرح فيه الحافظ بن حجر (صحيح البخاري) . فالصيد كله في جوف الفراء ولم يدع الحافظ . رحمه الله تعالى . لأحد بعده شيئاً .
وأما ما عدا ذلك من الكتب التي سيأتي الحديث عنها ، فسأحاول . إن شاء الله . جاهداً أن أشير الى بعض المراجع التي تستمد مادتها العلمية منها .

أن النبي صلي الله عليه وسلم لما ابتعته الله . جل وعلا . لهذه الأمة أنزل معه نورين " الكتاب والسنة " .
وحاجة الكتاب الى السنة لا تخفي على طالب علم .

فالسنة هي المبينة للقرآن والموضحة له . ولولا السنة لما استطاع أحد أن يعمل بكتاب الله . جل وعلا . لأن هناك كثير من الأمور المجملة كلها فصلتها السنة ، كالصلوات ، والزكاة ، والحج والصيام ، والحدود ، وغير ذلك من الأمور .

فلا نجد أن عدد الصلوات المفروضة في اليوم واللييلة خمس صلوات في كتاب الله . جل وعلا . وإنما فصلت ذلك وبينته سنة النبي صلي الله عليه وسلم وكذلك الزكاة : عن صفتها وما فيها من التفصيل ، كل ذلك بينته السنة . والحج والصيام وغير ذلك من الأمور .

ولما كانت السنة في هذه الأهمية نجد أن صحابة النبي صلي الله عليه وسلم حرصوا كل الحرص على تلقي هذه السنة من النبي صلي الله عليه وسلم بكامل الحذر . فالواحد منهم يستشعر قول النبي صلي الله عليه وسلم " من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار " وقوله صلي الله عليه وسلم " من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين " أو أحد الكاذبين ، أو " احد الكاذبين " . على اختلاف الروايات في ذلك .

ثم إن هؤلاء الصحب الكرام من بالغ حرصهم ربما الواحد منهم لازم النبي صلي الله عليه وسلم هاجر الأهل والأوطان . كما صنع أبو هريرة رضي الله عنه ، وكان يلزم النبي صلي الله عليه وسلم على ملء بطنه فقط . وبعضهم ربما كانت تشغله الدنيا وطلب المعيشة لكنه لا يريد أن يفوته من حديث النبي صلي الله عليه وسلم شيء فلذلك يتفق مع بعض الصحابة الآخرين على التناوب على النبي صلي الله عليه وسلم كما صنع عمر

بن الخطاب ، وقصته كما هي معروفة في صحيح البخاري حينما كان يتناوب مع جار له أنصاري مجالس النبي صلي الله عليه وسلم فيحدث هذا بما غاب عنه ذلك والعكس .

لكن هؤلاء الصحابة كانوا يتعمدون في الغالب على الحفظ ، فكانوا يحفظون حديث النبي صلي الله عليه وسلم كما يحفظون السورة من القرآن ، وكانوا أمة أمية لا تعرف الكتابة ولا الحساب ، وإنما كمان التركيز عندهم على الحفظ .

ووجدوا نفر محصورون كانوا يكتبون لأنفسهم كما صنع عبد الله بن عمر وابن العاص رضي الله عنهما ، ولسكن هؤلاء نفر ما كان عندهم من حديث النبي صلي الله عليه وسلم الشيء الكثير بحيث يشكل مصنفات كما هو واقع فيما بعد ذلك حينما دونت السنة ، ولكن كان الواحد منهم ربما دون بعض الأحاديث في صحيفة من الصحف أو نحو ذلك .

والتفصيل في هذه المسألة ليس هذا موضعه ، لأن الأمر يطول حينما نتكلم عن تدوين السنة ، والسبب في أن النبي صلي الله عليه وسلم منعهم من كتابة الحديث وكيف كتبه ، وما هي أقوال العلماء في التوفيق بين أحاديث الإباحة ؟ وهلم جرا . هذا الأمر يطول .

ولكن المقصود الإشارة الى أن سنة النبي صلى الله عليه وسلم إنما دونت تدويناً بهذه الصورة . يعني على شكل مؤلفات . بعد ذلك بزمن . وكان الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكر في تدوين السنة ، ولكنه استخار الله شهراً كاملاً ثم رأى ألا تدون السنة . وكأنه خشي . رضي الله عنه . على الناس الداخلين في الاسلام حديثاً أن ينصرفوا الى السنة ويهملوا القرآن ، وربما دخل عليهم شيء من السنة في القرآن وبخاصة أن القرآن لم يجمع الجمع النهائي وإنما كان ذلك في عهد عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه .

لكن لما جاء عصر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز . رحمه الله . رأى أن السنة يخشى عليها من الفوت ، وذلك بوفاة حاملها ، فيكتب الى الآفاق يأمرهم في تلك الكتب التي كتب إليهم بها أن يدونوا ما عندهم من ستة النبي صلي الله عليه وسلم ، وما يضاف الى ذلك من آثار عن صحابته الكرام . رضي الله عنهم . ففعلوا ونهض بذلك بعض العلماء الأجلاء ، كمحمد بن مسلم بن شهاب الزهري . رحمه الله تعالى . ودونت السنة ، ولكنه تدوين لم يتخذ طابع التصنيف على الموضوعات وإنما هو سرد ، فقد تجد حديثاً في الطهارة يتلوه حديث في النكاح يتلوه حديث في التفسير ، وهلم جرا . وكانت أيضاً تلك الأحاديث مشوبة ومخلوطة بما جاء عن الصحابة . رضي الله عنهم . من أقوال أو أفعال ، حتي جاء عصر طبقة أخري بعد ذلك . وإن كان بعضها ملحقاً بصغار التابعين كأبن جريح رحمه الله تعالى

لما جاء هذا العصر اتخذ التدوين والتصنيف طابعاً آخر فرتبت هذه الأحاديث على الموضوعات ، وبدأ التصنيف يتخذ شكلاً آخر . وهو من باب التقنين في التأليف .

فوجد كثيراً من علماء كانوا متعاصرين في وقت واحد أنهم سلكوا هذا المسلك ، كابن جريح ، ومحمد بن إسحاق ، والإمام مالك ، وحمام بن سلمه ، وسعيد بن أبي عروبة ، وسفيان الثوري ، ومعمربن راشد ، وغير

هؤلاء كثير ، كلهم ممن صنف على الموضوعات . ولكن هذه التصانيف أيضاً كانت تمزج الآثار الواردة عن الصحابة . رضي الله عنهم . بالأحاديث المرفوعة إلي النبي صلي الله عليه وسلم .

ولعلكم تلاحظون في موطأ الإمام مالك ، وفي مصنف عبد الرزاق ، وفي مصنف ابن أبي شيبة . هذه الطريقة هي التي كانت سلكت في ذلك العصر ، إلى أن جاءت سنة مائتين للهجرة . ابتداء العلماء يركزون على فرز الأحاديث عن الآثار الواردة عن الصحابة . رضي الله تعالى عنهم . فبعضهم رأى أن هناك ما يسهل حفظ تلك الأحاديث ، وذلك بجمع أحاديث الصحابي في موضع واحد غير مرتبة ، وهذا يسهل الحفظ ، لأن الإسناد يتكرر ، والمتون مختلفة .

فإذن سيركز على حفظ المتون ، والإسناد تقريباً واحد ، وإن اختلف فيختلف في بعض الطبقات ، أما طبقة الصحابة فهذا يقل فيه الحفظ الى حد كبير ، وتتلوه طبقة التابعين ، فربما كان التابعي أكثر من صحابي معين ، ولذلك يريح الحافظ نفسه من حفظ هذا الإسناد في الطبقة العليا ، فالصحابي والتابعي يتكرر معه في أحاديث عدة ، وربما أيضاً نزل الى طبقة أتباع التابعين .

فإذا الاختلاف يكون أكثر في طبقة المشايخ (مشايخ أولئك المصنفين) ثم في طبقة مشايخهم أيضاً . لكن هذا النوع من التصنيف وهو الذي يسمى (المسانيد) ، كان فيه شيء من الصعوبة على طلبة العلم ، وأيضاً كان المقصود منه حفظ السنة مجردة عن التفقه ، فرأى بعض الأئمة أن يسلك مسلكاً آخر في التصنيف مع التركيز على الأحاديث المرفوعة ، فرأوا أفراد أحاديث النبي صلي اله عليه وسلم وفرزها عن آثار الصحابة رضي الله عنهم والآثار الواردة عن التابعين ، ثم ترتيب هذه الأحاديث على الموضوعات الفقهية . الإمام البخاري رحمه الله تعالى .

...ومن هؤلاء الإمام البخاري رحمه الله تعالى . ولكن كان هذا المسلك يمكن أن يجمع أحاديث النبي صلي الله عليه وسلم الواردة عنه بأسانيد صحيحة ثابتة إلى جانب تلك الأحاديث التي لم ترد بتلك الأسانيد الصحيحة . فالبخاري سلك أيضاً المسلك الثاني وهو أن يفرد أحاديث النبي صلي الله عليه وسلم الصحيحة عن ما سواها ، وكان لذلك سبب وهو : أنه كان جالساً في مجلس شيخه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه . وكانت النفوس آنذاك تتشوف الى هذه النقطة التي أشرنا إليها ، زهي فرز صحيح سنة النبي صلي الله عليه وسلم عن ما عداها . فربما كان هناك شيء من التذاكر لهذه المسألة : من ينهض بهذه المهمة ؟

فتكلم إسحاق في مجلسه بهذا الكلام . فقال : لو أفردتم صحيح سنة النبي صلي الله عليه وسلم بالتصنيف كان البخاري . رحمه الله . قد وقع ذلك من نفسه قبل ذلك ، ورأى في ذلك رؤياً ، رأى أنه أمام النبي صلي الله عليه وسلم وببده مروحة وهو يذب الذباب عن وجه النبي صلي الله عليه وسلم فذكر ذلك لأحد المعبرين ، فعبرها له بأنه يذب الكذب عن سنة النبي صلي الله عليه وسلم فلما ذكر شيخه إسحاق بن راهويه هذا الكلام قوي عزم البخاري . رحمه الله تعالى . في هذه المسألة ونشط في التصنيف .

وكان . رحمه الله . بلغ من الحفظ والإتقان درجة حسد عليها في عصره ، وكانت ولادته . رحمه الله . في سنة أربع وتسعين ومائة ، وذلك في الثالث عشر من شهر شوال في تلك السنة ، وبالتحديد في يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة .

وابتداً يسمع الأحاديث على المشايخ الذي غلظ عليه العبارة شيخه هذا واسكته ، فأصر البخاري على مراجعة هذا الشيخ لأصوله . فدخل الشيخ ورأى الحديث ، ثم جاء للبخاري وقال : كيف هو ؟ قال : إنما هو سفيان عن الزبير وهو ابن عدي عن إبراهيم وهو النخعي ، فأبو الزبير الذي هو محمد بن يونس بن تادرس لا يروي عن إبراهيم . فأخذ شيخه هذا يصلح كتابة مما أملاه عليه البخاري .

لما سئل البخاري . رحمه الله . عن عمره آنذاك حينما رد على شيخه كم كان ؟ أجاب بأن عمره كان إحدى عشرة سنة .

وهذا السن بلا شك أنه يهياً للإنسان أن يصل إلى هذه الدرجة إلا أن يكون نابغاً . وهكذا كان . رحمه الله تعالى . بل إنه لا يكاد ترك بلداً من البلدان لم يرحل إليها في طلب العلم ، ولكنه حينما كان يجلس عند الشيوخ لم يكن يكتب ، وكان بعض الطلبة ربما انتقده على هذا الصنيع ، فإذا رآهم يلحون عليه حتي إنهم في بعض الأحيان يصلحون كتبهم من حفظ البخاري .

وهو الذي يقول عن نفسه " رب حديث سمعته في البصرة وكتبته بالشام " .

لا يتفرغ للكتابة إلا بعد مدة مديدة فهو يحفظ ثم يترك الكتابة بعد ذلك ، وربما أجل الكتابة إلى أن يصل إلى بلده " بخارى " . ن في بلده ، وأخذ يرد عليهم ، وينتقد الأخطاء في سن مبكر ، حتي إنه يذكر عن نفسه . رحمه الله . أنه كان عند شيخ له يقال له : الداخلي ، فذكر الداخلي إسناداً . عن سفيان أو عن أبي الزبير عن إبراهيم . فقال البخاري : هذا خطأ ، أو الزبير لا يروي عن إبراهيم .

منهج البخاري في التصنيف والمعلقات

ولعلكم تلاحظون أن أول حديث أودعه البخاري في صحيحه هو حديث : " إنما الأعمال بالنيات " وأورده في كتاب بدء الوحي . فأول كتاب استفتح به البخاري كتابه هو بدء الوحي وأورد فيه هذا الحديث " إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل أمرئ ما نوى ... " إلى آخر الحديث .

فنجد أن الحديث لا تعلق به ظاهراً بهذا الباب ، فهل البخاري حينما أورد هذا الحديث لم يكن مستحضراً لأمر آخر أورد هكذا جزافاً ؟

هناك من تناول على البخاري وكما يقول بعض الشراح : صوب إليه سهام اللوم . لإيراده هذا الحديث في هذا الكتاب ولكنه غفل عن أمر أراد به البخاري . رحمه الله تعالى .

وهو أنه جعل هذا الكتاب بمثابة مجلس العلم مثلاً ، أو أي عبادة من العبادات التي يمكن بها الإنسان ربه جل وعلا ، والعلم عبادة . فيريد أن ينبه طالب العلم إلى مسألة مهمة جداً وهي ضرورة تجريد النية وإخلاص النية في طلب العلم .

فكأنه يقول لك : أنتبه يا طالب العلم ، فأنت حينما تقرأ في كتابي هذا إنما تقرأ في حديث النبي صلي الله عليه وسلم ، وتتعبد الله جل وعلا بهذه الأحاديث ، وتريد العمل بها أو إفتاء الناس بها أو تحصيل العلم الذي هو في حد ذاته عبادة ، فهذه العبادات يشترط فيها أمران : الإخلاص والمتابعة .

فهو أراد أن يشير إلى الطرف لأول وهو الإخلاص فيقول لك :

قبل أن تبدأ في الطلب أخلص النية ، وجردها عن أي تعلق آخر . هذا هو الذي أراد به البخاري . رحمه الله . حينما أورد هذا الحديث .

ولذلك كثر عند أهل العلم افتتاح كتبهم بهذا الحديث ، ومن المتأخرين السيوطي . رحمه الله . حينما أفتتح كتابه

الجامع الصغير بحديث " إنما الأعمال بالنيات " ، برغم أنه حينما يفتتح بهذا الحديث سيدخل بالترتيب الأبجدي الذي أخذه على نفسه ، ولكنه صنع ذلك لنفس المقصد الذي أراد به البخاري رحمه الله . وأحياناً نجد البخاري . رحمه الله . في ترجمته يشير إلى أشياء يريد بها ، فربما أراد بتلك الترجمة تخصيص عموم حديث ، أو تقييد إطلاقه ، أو الإشارة إلى خلاف في تلك المسألة ، وبخاصة حينما يورد الترجمة بصيغة الاستفهام . فحينما يقول : باب ، هل يقال : كذا وكذا ؟ " مثلاً " هو لا يريد أن يجزم ، ولذلك لا تأخذ على البخاري أنه جزم بشيء في هذه ، ولكنه كأنه يقول لك : إن هذه المسألة خلافية ، وهو لم يجزم بأحد القولين ، بقوله : " بابا : هل يقال كذا وكذا " ؟ .

فإذن يمكن أن تفهم أن هناك طائفة من العلماء رأيت أن ذلك يمكن أن يقال ، وطائفة أخرى رأيت غير ذلك ، لذلك قال العلماء : إن فقه البخاري . رحمه الله . في تراجمه .

تقطيعه للأحاديث :

ونجده . رحمه الله . يقطع الحديث في كثير من الأحيان في مواضيع كثيرة ، ربما تربو على عشرين موضعاً ، والسبب أن هذا الحديث يمكن أن يستخدمه في الباب الفلاني من الكتاب الفلاني ، وفي الباب الفلاني من الكتاب الفلاني ، وفي الباب الفلاني من الكتاب الفلاني ، وهلم جرا، ينتزع منه انتزاعاً فقهية دقيقة ربما كانت ظاهرة كما أشرت ، وربما كانت خفية تحتاج إلى من يبرزها من الشراح والعلماء الذين غاصوا في أعماق فقه البخاري رحمه الله تعالى .

الكلام على المعلقات في صحيح البخاري :

أما بالنسبة للكلام على المعلقات التي في صحيحه ، فهذه الأحاديث المعلقة هناك من يسيء الفهم بطريقة البخاري في إيرادها .

فبعضهم يرى أن الحديث المعلق في صحيح البخاري على الأقل يمكن أن يكون من الأحاديث الصحيحة ، ولو لم يكن كأحاديث التي يخرجها بالإسناد المتصل .

وبعضهم يطلق قولاً عاماً فيقول : ما جزم به البخاري فهو صحيح ، وما ذكره بصيغة التمریض فهو غير صحيح ، هكذا على الإطلاق ، وكل هذا ليس بصحيح .

ولكن يمكن أن ننظر إلى هذه الأحاديث المعلقة في صحيح البخاري على أنها قسمان : فمنها المرفوع الى النبي صلي الله عليه وسلم ومنها الموقوف ، فالمرفوع له شأن والموقوف له شأن ، ولأجل الاختصار في الكلام في الموقوف أقدمه .

(فالموقوف) خف شرط البخاري فيه فنجده في بعض الأحيان يجزم بصحة ذلك

الموقوف وإن كان فيه شيء من الكلام لبعض أهل العلم ، وإن لم يبلغ في الصحة ما يريده البخاري .فإذن نأخذ عندنا قاعدة أن الأشياء التي ليست مرفوعة للنبي صلي الله عليه وسلم في صحيح البخاري خف شرطه فيها .

أما (المرفوعة) فنجده إما أن يوردها بصيغة الجزم ، وإما ان يوردها بصيغة التمریض ، فالأشياء التي يوردها بصيغة الجزم إما أن يكون أوردها في صحيحه في موضع آخر أو لا ، فإن كان أوردها في صحيحه في موضع آخر ، فإن هو حينما يأتي بها معلقة في موضع يدفعه إلي ذلك أحياناً بعض الدوافع .

...من هذه الدوافع أنه . رحمه الله . يكره أن يورد الحديث بنفس الإيراد سناً وممتناً ، وهذا الذي يسميه العلماء " ضيق المخرج " فيقول : يصنع هذا إذا ضاق مخرج الحديث عليه ، أي ليس عنده إسناد آخر له ، أما لو كان عنده إسناد آخر لأورده في هذا الموضع بذلك الإسناد الثاني ، ولكن إذا لم يكن عنده سوى ذلك الإسناد الذي أودعه في باب آخر فإنه ها هنا يورد الحديث معلقاً كأنه يقول : أنا لا أحب التكرار ، يصنع هذا أحياناً .

وأحياناً أخرى قد يكون الحديث ليس مخرجه ضيقاً عند البخاري ، ولكن كرره بما يرى أن فيه كفاية ، فلا يحب أن يكرره أكثر من ذلك .

وربما كان الدافع له الاختصار ، فربما اختصر الحديث أو تصرف في متنه ، فإذا صنع هذا لا يريد أن يورد ه كما يورد الحديث بالإسناد المتصل لأجل ذلك التصرف الحاصل في ذلك الحديث . فهذا بالنسبة للأحاديث التي يوردها بصيغة الجزم .

صحيح مسلم : التعريف بالأمام وسبب اختيار التأليف ونبذة عنه:-

هو مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، ينسب الى بني قشير ، فهل كان مولى لهم، أو منهم حقيقة ؟ هناك خلاف بين أهل العلم في هذا ، ولم أجد ما يرجع أحد هذين القولين ، ولا يضره ذلك ، فإن أشرف النسب هو هذا العلم الذي خلد به ذكر مسلم رحمه الله . تعالى ، منذ ذلك الوقت وإلى أن يشاء الله في آخر هذه الحياة الدنيا .

مولده . رحمه الله تعالى . في السنة التي توفي فيها إمامان عظيمان زهما : الشافعي ، وأبو داود الطيالسي ، وذلك في السنة الرابعة بعد المئتين للهجرة .

ووفاته . رحمه الله . بعد وفاة البخاري بنحو خمس سنين ، فالبخاري توفي في سنه ست وخمسين ومئتين ، ومسلم توفي في نحو سنة إحدى وستين ومئتين .

والبخاري . رحمه الله . من شيوخ مسلم ولكن لم يرو عنه مسلم في الصحيح ولا حديثاً واحداً والترمذي صاحب الجامع الصحيح من تلاميذ مسلم ونجده أنه في كتاب الجامع روي عن مسلم حديثاً واحداً ، وهو حديث أبي هريرة عن النبي أنه قال : " أحصوا هلال شعبان لرمضان " .
طلبه للعلم ، وسبب وفاته :

طلب . رحمه الله . العلم من الصغر ، وأول سماعه كان بببلده نيسابور وذلك في سنة ثمان عشرة ومئتين ثم حج بعد ذلك ورحل الى كثير من البلدان ولقي كثير من الشيوخ وكان رحمه الله . يتقوت ويتحرى الحلال ، فكان له عقار . وهو الذي يقال له الضياع . وكان أيضاً مع ذلك يتجر ، فكان يتقوت من ذلك .
ويذكر في سبب وفاته أمر عجيب . لا أدري يصح أم لا . ، ولكنه مذكور في ترجمته ، وهو أنه . رحمه الله . سئل عن حديث أو مسألة ، فمكث طول الليل وهو يقلب ويراجع الى أن أدركه الفجر ، وكان بجانبه مکتل زنبيل . فيه تمر وكان يقلب في الصفحات ويراجع ويأخذ من هذا التمر تمر تمر ، فما جاء الفجر الا وقد نفذ ما في ذلك الزنبيل ، ووجد . رحمه الله . المسألة التي كان يبحث عنها ولكن أكله من التمر أضرب به من حيث لا يشعر ، فكان سبب وفاته . رحمه الله . ؟

سبب تأليفه للصحيح : ..لم يذكر هناك سبب وجيه أو حادثة تدل على سبب تأليف مسلم لهذا الكتاب ، كما حصل للبخاري من تلك الرؤية التي رآها ، ومن سماعه لكلام شيخه إسحاق بن راهويه ، فلعله تأثر بشيخه البخاري ، فنسج على أن منواله في هذا الصحيح ، ولكنه أشار الى كلام في مقدمة صحيحه يدل على أن هناك سبباً ، ولكنه ليس بحادثة كما حصل للبخاري كما قلت ، ولكنه ذكر أن السبب الدافع له على تأليفه هذا الكتاب غيرته على سنة النبي ، وذلك لما رأى في عصره من بعض المحدثين الذين يحدثون العوام بالأحاديث الباطلة والمنكرة والموضوعة والضعيفة ، فأخذته الغيرة على سنة النبي فألف كتابه هذا ليكف الناس عما سوى الصحيح ، ويحثهم على رواية الصحيح .

عدد أحاديث صحيح مسلم :

ألف هذا الكتاب ، وجمع فيه من الحديث الصحيح نحو أربعة آلاف حديث ، وهذا سوى المكرر ، وبالمكرر كما يقال قد يصل الى اثني عشر ألف حديث ، وهذا العدد يعتبر عدد تقريبياً ، ولذلك حرصنا على ان نقوم بعد أحاديث صحيح مسلم عددًا تقريبياً أثناء شرحنا ، ويتلخص ذلك في جعل رقماً عاماً ورقماً خاصاً . فالعام هو الأحاديث المكررة ، والخاص للأحاديث سوى المكرر ، ولعلنا بعد ذلك إن أمد الله في العمر ويسر بمنه وفضله ، نستطيع أن نعد أحاديث صحيح مسلم لنرى هل بلغت فعلاً أربعة آلاف حديث أو أقل أو أكثر ، وكم عدد ها بالمكرر ، هل كما يقول تلميذه إنها عشرة ألف حديث ، او اقل من ذلك ؟
مدة تأليفه للصحيح :

...يقول تلميذه وقرينه أحمد بن سلمة إن مسلماً مكث في تأليف هذا الكتاب خمس عشرة سنة ، وبلا شك أن هذا وقت طويل ولكن لعل الذي جعل مسلماً . رحمه الله . يمكث هذه المدة تحريه وانتقاؤه للأحاديث ، وهذا الأمر ليس بالهين ، وبخاصة أنه أشار في مقدمته أنه أقدم على عمل عظيم ليس بالأمر الهين ، ولولا غيرته على سنة النبي لما أقدم على ما أقدم عليه

هل استوعب مسلم بن الحجاج كل الصحيح ؟

وفعالاً نجده رحمه الله حينما ألف هذا الصحيح تكلم فيه بعض أهل العلم لأجل تأليفه لهذا الكتاب ، ولعل ذلك كان لأسباب مما يقع بين الأقران في الغالب وإن كان في الظاهر قد تأتي معه بعض عبارات التي ربما شكلت سببا في نظر ذلك المتكلم ولكنها في الحقيقة لا تعبر أسبابا وجيهة ، فحينما كان مسلم رحمه الله عند أبي زرعة الرازي يذاكره ثم قام ، فقال له أحد الجلساء : هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح . فقال أبو زرعة : ولمن ترك الباقي ؟ ثم ذكر بعد ذلك كلاماً قال : إنه يطرق لأهل البدع علينا . يقصد أنه حينما يفرد هذه الأحاديث الصحيحة ومجموعها أربعة آلاف حديثاً ، كأنه يقول : ليس هناك من الحديث الصحيح سوى هذه الأربعة آلاف .

والحقيقة أن مسلماً رحمه الله لم يدع ذلك . لا هو ولتا شيخه البخاري . ، وذكرت أن البخاري . رحمه الله . ما ادعى أنه حصر جميع الحديث الصحيح ، بل إنه ليصحح أحاديث كثيرة في خارج الصحيح ينقلها عنه الترمذي وغير الترمذي .

وكذلك مسلم . رحمه الله . ما ادعى أنه حصر جميع الأحاديث الصحيحة ، بل نجده يسئل احياناً عن بعض الأحاديث فيصححها ، كما ورد في آخر كتاب الصلاة أن أبا بكر ابن أخت أبي النضر سأله عن حديث أبي هريرة مرفوعاً الى النبي أنه قال " إذا قرأ الإمام فأنصتوا " فقال مسلم : هو عندي حديث صحيح فقالوا له : لما لم تخرجه في كتابك ؟ أو لم تضعه هاهنا ؟

فقال : ليس كل شيء عندي صحيح أودعته هاهنا ، إنما أودعت هاهنا ما أجمعوا عليه ... ولست أريد الآن الخوض في هذه العبارة : (ما أجمعوا عليه) وما يريد بها مسلم ولكن المقصود أنه . رحمه الله . كان يصحح أحاديث خارج الصحيح والسبب الذي يجعله لا يودعها في الصحيح : إما لكونها من الأحاديث التي تكلم فيها

، فلا يريد أن يكون هناك مجال للكلام في صحيحه ، وإن كان قد يرد ها هنا اعتراض من يعترض من طلبه العلم فيقول : بعض الأحاديث التي أخرجها مسلم في صحيحه تكلم فيها ومخالف في تصحيحها ا فنقول : مثل هذه الأحاديث لعل مسلماً ترجح له أنها علل غير مؤثرة ، وأن تلك العلل التي في الأحاديث التي اجتنبها قد تكون مؤثرة ، وإن كان يترجح له أيضا أنها أحاديث صحيحة ، ولكن قد يكون إعلالها أقوى .

ثم إنه . رحمه الله . أشار الى أنه انتقاه . أى الاثنا عشر ألف حديث . من ثلاثمائة ألف حديث ، والكلام في هذا هو نفس الكلام الذي ذكرته عن البخاري . رحمه الله . حينما انتقي صحيحه من ستمائة ألف حديث ، قالمقصود إذا بما في ذلك المكرر بكثرة الطرق ، وبما في ذلك من الموقوف والمقطوع . ووردت عنه . رحمه الله . عبارة أنه قال : " ما وضعت في كتابي هذا شيئاً إلا بحجة ، وما أسقطت منه شيئاً إلا بحجة " والمقصود بالحجة الحجج العلمية التي تجعله يودع أو يذر .

مميزات صحيح مسلم ومنهجه وتفضيله:-

مميزات صحيح مسلم :

نجد كثير من أهل العلم أعجب بصحيح مسلم غاية الإعجاب ، ذلك بسبب حسن ترتيبه وتلخيصه لطرق الحديث بغير زيادة ولا نقصان ، واحترازه أيضاً من التحول في الأسانيد عند اتفاقها من غير زيادة ولا نقصان ، وتنبه على ألفاظ الرواة من اختلاف في متن أو اسناد ولو في حرف .
نجده مثلاً . رحمه الله . يعني عناية تامة بالتمييز على الروايات المصرحة بالسماع ، وابتدائها انتقاء ، وذلك تلافياً منه للكلام في الإسناد المعنعن ، سواء كان ذلك الراوي الذي ورد التصريح منه بالسماع مدلساً أم غير مدلس ، فإن كان موصوفاً بالتدليس ، فلا شك أن مسلماً رحمه الله يحرص أكثر ، ويحرص أيضاً حتى لو لم يكن الراوي موصوفاً بالتدليس .

وليس أدل على هذا من أول حديث في صحيحه وهو حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في مجيء جبريل إلى النبي ، فإنه في هذا الحديث . لو طالعتموه في صحيح مسلم . تجدوه يقول : " قال فلان : حدثنا ... " وانتقى هذه الرواية ، جاء بالحديث من أكثر من إسناد ، ثم انتقى ذلك الإسناد الذي صرح فيه بالسماع .
حسن ترتيبه . رحمه الله تعالى . :

وبالنسبة لحسن ترتيبه فإنه . رحمه الله . من جوانب التفضيل لكتابه على غيره من الكتب قالوا : إنه ليس فيه سوى الحديث السرد ، أي أنه لم يمزج حديث النبي بغيره ، وكأنهم يشيرون إلى صنيع البخاري رحمه الله ، حينما مزج مع الحديث ما ورد عن الصحابة وعن التابعين وبعض الكلام الذي يذكره من عنده ، كل ذلك بسبب ما يلجئه إليه فقه الحديث ، ولكن مسلماً . رحمه الله . لم يصنع من ذلك شيئاً .
عدم تبويب الإمام مسلم لكتابه :

...بل إنه لم يبويب كتابه فهو . رحمه الله . ساق الأحاديث بناء على الترتيب الفقهي ، ابتداء بكتاب الإيمان ثم الطهارة ، ثم الصلاة ، وهكذا لكنه لم يبويب ، لم يقل : باب كذا وكذا ، بل هذا التبويب إنما بوبه بعض الشراح لصحيحه ، وبعض المستخرجين ، وبعض الملخصين .

فلو نظرنا إلى التبويب الموجود بين أيدينا ، وإذا به تبويب الإمام النووي . رحمه الله . ولا شك أنه تبويب فيه شيء من الطول ، وفي نظري أن تبويب القرطبي في شرحه لصحيح مسلم ، وفي تلخيصه لصحيح مسلم ، فإنه لخص صحيح مسلم ، فإنه لخص صحيح مسلم في كتاب جرد الأحاديث من الأسانيد وبوب عليها تبويماً جيداً بديعاً وشرح هذا التلخيص . ولو نظرنا في هذا التبويب عند القرطبي نجد أجود من تبويب النووي ، وفي بعض الأحيان نجد أن القرطبي . رحمه الله . يتأثر أحياناً بتبويب أبي نعيم في مستخرجه ، فإني في أثناء المطالعة وجدت أن القرطبي يأخذ أحياناً التبويب لأبي نعيم في المستخرج فيضعه عنواناً لذلك الباب الذي يبويب عليه أو الذي يبويب به .

أسباب تفضيل صحيح البخاري على مسلم عند الجمهور :

حصل هناك اختلاف في تفضيل صحيح مسلم على البخاري او العكس ، وجمهور المحدثين يفضلون صحيح البخاري على مسلم في الجملة لعدة أسباب منها:

1. صحة الأحاديث عند البخاري ، فإنها اصح من الأحاديث عند مسلم ، وهذا من حيث العدد في الجملة ، وإلا هناك أحاديث يتفق البخاري ومسلم على إخراجها ، ولكنهم نظروا الى شرط البخاري في الصحة وإذا به أقوى من شرط مسلم .

2. عدد الأحاديث المتكلم فيها عند البخاري اقل من عدد الأحاديث المتكلم فيها عند مسلم .

3. عدد الرجال الذين تكلم فيهم ممن أخرج لهم مسلم أكثر من عدد الرجال الذين تكلم فيهم ممن أخرج لهم مسلم أكثر من عدد الرجال الذين تكلم فيهم ممن أخرج لهم البخاري . وهذا من حيث جوانب عامة دعت المحدثين الى أن يفضلوا صحيح البخاري على صحيح مسلم .

4. هذا بالإضافة الى من يلتفت الى الناحية الفقهية فإنه يرى أن صحيح البخاري أحسن من صحيح مسلم ، والسبب أن البخاري . رحمه الله . مزج الحديث بالفقه فأصبح كتابة هذا حديثاً وفقها في آن واحد.

تفضيل المغاربة لصحيح مسلم على البخاري :

لكن بعض المغاربة يفضل صحيح مسلم على صحيح البخاري ، وكذلك وردت عبارة عن أبي علي النيسابوري . رحمه الله . من المشاركة أنه فضل صحيح مسلم أيضاً، ولكن هل هذا التفضيل يقتضي التفضيل في الأصحية أو التفضيل في أمور أخرى خارجة عن حيز الصحة ؟ بعضهم فهم أن التفضيل يشمل حتى الأصحية ، وهذا الكلام تهافت لا يشك إنسان له إلمام بعلم الحديث في أن أحاديث البخاري أصح من أحاديث مسلم ، وكما قلت : في الجملة .

ولكن من حيث الجواني الأخرى قد يفضل بعض الناس صحيح مسلم على صحيح البخاري بسببها ، فمن ذلك مثلاً ما ذكره التجبي عن ابن حزم . رحمه الله . أنه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري ، وذكر السبب فذكر : أن مسلماً رحمه الله ليس في كتابه سوى الحديث السرد ، بعد المقدمة ، قالوا : إذا هو يمزج أحاديث النبي بغيرها .

2... كما ان من جوانب التفضيل جمع مسلم رحمه الله لطرق الحديث مكان واحد ، وليس كالبخاري الذي

يفرق هذه الطرق في أماكن متعددة وكما قلت سابقاً : إنها قد تصل الى أكثر من عشرين موضعاً بسبب ما ينتزعه من ذلك الحديث من فقه ، فنجد أنه يقطع الحديث ، ربما أورده في الصلاة ثم الطهارة ، ثم في الزكاة ، ثم في الحج ، ثم في الصيام ، ثم في غير ذلك من الأسلوب ، وفي كل باب نجده يأخذ من الحديث ناحية فقهية ويودع ذلك الحديث في ذلك الباب لهذا السبب .

أما مسلم فلا يصنع ذلك في الغالب جداً ، قد يقع عنده في بعض الأحيان حديث مكرر في موضعين تقريباً مثل حديث ابن عباس في الأشربة في وفد عبد القيس حينما قدموا ، فإنه كرره في موضع آخر ، ولكن هذا قليل جدا عند مسلم . رحمه الله . والقلة النادرة لا يبني عليها شيء ، ولا يقاس عليها ، ولا يعتبر لها حكم . فإذا الحكم الغالب لما في صحيح مسلم من الأحاديث : أن مسلماً . رحمه الله يجمع جميع طرق الحديث ويجمعها في المكان الأليق بها ، فإذا وجد أن معظم مادة ذلك الحديث يمكن أن تجعل في كتاب الطهارة ، جعلها في كتاب الطهارة ، حتي وإن كان فيه بعض المواضع التي يمكن أن يستفاد منها في كتاب الصلاة ، وفي غير ذلك من الأبواب ، فلا نجده يودعه في تلك المواضيع ، وإنما يجعلها في أليق المواضيع بذلك الحديث .

3... ثم إنه يعنى بالطرق في ترتيبها ، فنجد أنه يقدم الطريق التي فيها أصحية ، ويقدم الطريق التي فيها إجمال ، ثم يرد لها بالطريق المبينة لها ، ويقدم الطريق المنسوخة ثم يأتي بعد ذلك بالطريق الناسخة ، هلم جرا.

ومن حسن ترتيبه وطريقته في السياق جعلت بعض العلماء يفضلونه على كتاب البخاري

4. كما أن من جوانب التفضيل في هذا الموضوع : أنه . رحمه الله . يعني بالمتون عناية فائقة ، فتجد أنه يتحرى ويتحرز في فروق الألفاظ ، فيقول : قال فلان كذا ، وقال فلان كذا وحتى في الأسانيد تجد أنه أحياناً يقول : قال فلان : حدثنا ، وقال فلان أخبرنا ، وذلك لتفريقه . رحمه الله . بين حدثنا وأخبرنا ، وأما البخاري رحمه الله فلا يعنى بهذا ، ولعل البخاري يرى التسوية بين حديثنا وأخبرنا ، وهذا فيما يظهر من صنيعه في كتاب العلم ، أما مسلم . رحمه الله . فيرى التفريق بين حدثنا وأخبرنا . الفرق بين حدثنا وأخبرنا :

...المحدثون يفرقون في طريقة التلقي بين ما تلفظ به الشيخ ، وبين ما قرئ على الشيخ ، فإذا كان الشيخ يحدث سواء من حفظه ، أو من كتابه ، ويقراً على التلاميذ ، وهم ينسخون الأحاديث التي يحدثهم بها . هذا يقال له : (السماع) ، وهو الذي يعبرون عنه (بحدثنا أو حدثني) . فإن كان الطالب تلقي ذلك الحديث في مجلس مثل هذا المجلس فإنه يأتي بصيغة الجمع : (حدثنا) لكونه تلقى الحديث مع جماعة آخرين . وإن كان تلقاه من الشيخ بمفرده قال : (حدثني) يعني على انفراد